والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظرا معا في وسائل للتصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٧٨].

وأبرز عدد قليل من الممثلين ضرورة أن يقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام تقريرا مشتركا للتقييم بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وأن يتاح هذا التقرير بحلول عام ٢٠٠٤[٧٩]. وأكد ممثل المملكة المتحدة أيضا أنه ينبغي للمجلس الاستفادة من خبرات برنامج الأمم المتحدة المشترك والإدارة وغيرهما لإتاحة قاعدة من الأدلة الواضحة للصلات بين السلام والأمن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشفوعة بمقترحات بشأن ما يجب القيام به؛ وأن يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجمع بين الجانبين في تقييم نهائي لينظر فيه المجلس في عام ٢٠٠٥[٨٠].

وحث ممثل المكسيك الدول الأعضاء على مساعدة البلدان النامية التي تقدم وحدات من قواتها لعمليات حفظ السلام لأنها لا تملك الموارد اللازمة لإتاحة المشورة والفحوص الطوعية والسرية[٨١]. وأكد ممثل ألمانيا أن مرافق الفحص ينبغي أن تشكل جزءا من جميع عمليات حفظ السلام[٨٢]. ووجه ممثل شيلي الاهتمام إلى ضرورة الأخذ بنهج منسق فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عندما تحل محل الأمم المتحدة مؤسسات إقليمية في القيام بعمليات لحفظ السلام[٨٣].

هاء - كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا

المقرر المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٩٤): القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٩٤[٨٤]، المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية للمجلس. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات[٨٥].

وأكد رئيس المجلس (مالي)، في ملاحظاته الاستهلالية، أنه يجب على الدول الأعضاء، تجديدا لالتزامها بمبادئ وأهداف الميثاق، والتزامها الصارم بإحراز تقدم حقيقي في مجال السلم والأمن الدوليين، أن نزود الأمم المتحدة بالوسائل الضرورية لتحقيق السلام[٨٦].

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢-١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (شيلي)؛ والصفحة (الكاميرون) ٣٢.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٨٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الأول، الفرع باء، الحالة ٢، فيما يتعلق بالتطورات الإجرائية المرتبطة بالجلسات؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، الفرع ألف، فيما يتعلق بالاعتبارات العامة لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

(٨٥) كان الاتحاد الروسي والأرجنتين وأوكرانيا وتونس والصين وفرنسا ومالي وناميبيا والولايات المتحدة ممثلة برئيس كل منها؛ وكانت بنغلاديش وجامايكا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا ممثلة برئيس وزراء كل منها؛ وكانت ماليزيا ممثلة بوزير خارجيتها.

(٨٦) S/PV.4194، الصفحتان ٢-٣.

ولاحظ الأمين العام، مشيرا إلى ما اعتبره أزمة مصداقية يواجهها المجلس، ضرورة العمل السريع والموحد والفعال لوقف النزاع واستعادة السلام، لا سيما في أفريقيا، التي يعاني فيها الملايين من ويلات الحرب. وشدد على أهمية التحلي بالإرادة للعمل الوقائي قبل أن تصل الأزمات إلى نقطة اللاعودة. وأكد على ضرورة أن يكون التحلي بإرادة العمل، سواء في حالة الجزاءات أو نشر عمليات لحفظ السلام أو التدخل المسلح كملاذ أخير، مصحوبا بالقدرة على العمل، والعمل بفعالية وحزم. وأكد التزامه بتنفيذ التغييرات المقترحة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (تقرير الإبراهيمي)[٨٧]، وحث أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام على أن يحذوا حذوه[٨٨].

وردد أعضاء المجلس بوجه عام ما أعرب عنه الأمين العام من أن النزاعات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك النزاعات في أفريقيا، تتجه بشكل متزايد إلى أن تكون داخلية في طابعها وتتطلب تسويتها معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأبرز أعضاء المجلس أيضا أهمية منع نشوب النزاع، مشددين على ضرورة معالجة القضايا الأساسية من قبيل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، والإرهاب والأصولية. وفي هذا السياق، دعا ممثلا فرنسا وهولندا إلى اضطلاع الأمين العام بدور أكبر في مجال منع نشوب النزاعات[٨٩].

وتناول عدة متكلمين مسألة سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل[٩٠]. وأشار ممثل الأرجنتين إلى أنه، رغم ملاحظته ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل، ينبغي أن تضاف قيمة أخرى مكملة، هي عدم جواز اللامبالاة، التي تعني أن مرتكبي الجرائم التي تلحق الضرر بالضمير الجماعي للبشرية لا يجوز تركهم يفلتون من العقاب[٩١]. وعلى غرار ذلك، لاحظ ممثل جامايكا أنه يجب ألا تمر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان دون عقاب، ورأى لذلك أن الشواغل المشروعة إزاء السيادة لا يمكن أن تسمح بغضّ الطرف عن قوى الشر[٩٢]. وأكد ممثل الصين أن الاستخدام المقصود للقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى باسم الإنسانية لا يتناقض مع مقاصد الميثاق فحسب، وإنما يخلف أيضا آثارا سلبية خطيرة. وشدد على أن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية، والسعي إلى حصول على موافقة مسبقة من الأطراف المعنية، والحياد، وعدم استعمال القوة فيما عدا الدفاع عن النفس[٩٣].

وأعرب كثير من الأعضاء عن ترحيبهم بالتوصيات الواردة في تقرير الابراهيمي وعن اعترافهم بالحاجة إلى مواصلة النظر في تلك المقترحات بهدف تنفيذها. كذلك أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتوصيات بشأن ضرورة أن تتوافر لعمليات السلام الموارد الكافية والقوات جيدة النوعية والمعدات المناسبة والأهداف المتماشية مع ولايات

(٨٧) S/2000/809، الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام الذي أنشأه الأمين العام ورأسه وزير خارجية الجزائر السابق، الأخضر الإبراهيمي. وتضمن التقرير تقييما لقدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات السلام بفعالية وقدم توصيات محددة بشأن الطرق التي يمكن بها للمنظمة النهوض بتلك القدرة.

(٨٨) S/PV.4194، الصفحات ٣-٥.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢١ (هولندا).

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٠ (جامايكا).

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

العمل، وتعزيز الشراكة بين المجلس والأمانة العامة والمنظمات والمبادرات الإقليمية.

ووجه ممثل الولايات المتحدة الاهتمام إلى تأثير الأمراض المعدية المزعزع للاستقرار، وأكد ضرورة تعريف الأمن بشكل أعمّ. وأضاف أنه سيتعين على المجلس بشكل متزايد أن يعالج مشاكل من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغير المناخ وأعرب عن أمله في أن ينظر المجلس إلى الأمن برؤية متعلقة بالقرن الحادي والعشرين[٩٤]. ورأى عدد من الممثلين أنه يتعين فهم الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين من زاوية الأمن البشري[٩٥]. وأشار ممثل كندا إلى أن أمن الدول، رغم ضرورته، لا يكفي لضمان سلامة ورفاه الشعوب. وذكّر كذلك بجهود وفده السابقة من أجل أن يوسع المجلس تعريف الأمن بحيث يشمل التحديات الجديدة المتصلة بأمن الإنسان، وأعرب عن إصراره على ضرورة أن يولي المجلس مزيدا من الاهتمام للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان حين يتخذ قراراته[٩٦].

وحث ممثل ناميبيا المجلس على إيلاء قدر متساو من الأهمية لجميع مناطق العالم عند الاضطلاع بالرد السريع على انتهاكات السلام والأمن الدوليين. وطلب ألا يتعامل مع أفريقيا وكأنها فكرة مستدرَكة[٩٧]. وشدد ممثل ماليزيا بالمثل على أهمية أن يأخذ المجلس بنهج عادل، وليس انتقائيا، في التصدي لحالات النزاع[٩٨].

ودعا عدة متكلمين إلى الاستفادة من الجزاءات على نحو أفضل، وأشاروا إلى أن تلك الجزاءات عند اللجوء إليها ينبغي أن تتناسب مع الهدف منها وأن توجه صوب تحقيق أقصى قدر من النتائج بأدنى قدر من التأثير على السكان المدنيين[٩٩].

ووجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[١٠٠]؛ وتم طرحه للتصويت واعتُمِد بالإجماع بوصفه القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)[١٠١]، الذي قرر المجلس بموجبه أن يعتمد إعلانا، أرفِق بالقرار، بشأن كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا.

المقرر المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٢٠): القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٢٢٠[١٠٢]، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٨ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٩ (كندا).

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٦ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٥ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٦ (مالي).

(١٠٠) S/2000/845.

(١٠١) في نفس الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا بخصوص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2000/28). وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفرع ١٠ من هذا الفصل (الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية).

(١٠٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء السادس، الحالة ١٨، فيما يتعلق بالعلاقات مع لجنة الأركان العسكرية؛ والفصل العاشر، الجزء الرابع، فيما يتعلق بالمناقشة الدستورية المرتبطة بتفسير أو تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الخامس، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المرتبطة بالمادة ٤٣ من الميثاق؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الخامس، الفرع واو، فيما يتعلق بالمناقشة المتعلقة بالمادتين ٤٦ و٤٧.

مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بتقرير الابراهيمي[١٠٣] إلى رئيس المجلس[١٠٤]، يحيل بها تقرير الفريق العامل؛ وقد وضع نتائج مناقشاته في شكل مشروع قرار وملحق يتضمن عددا من المقررات والتوصيات للمجلس.

وفي تلك الجلسة، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات. وفي البداية، وجه الرئيس (هولندا) الاهتمام إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير الابراهيمي[١٠٥]، وإلى نص مشروع قرار[١٠٦]، يتضمن مرفقا مطابقا لتقرير الفريق العامل المذكور أعلاه. واعتُمِد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وبموجبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

وافق على اعتماد المقررات والتوصيات الواردة في مرفق القرار؛ وقرر أن يستعرض بشكل دوري تنفيذ الأحكام الواردة في المرفق؛

وقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وعقب اتخاذ القرار، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للعمل الذي قام به الفريق العامل ولاحظوا أن المجلس قد اتخذ خطوة هامة للأمام باتخاذه قرارا ينفذ به عددا من التوصيات الواردة فيه. وأعرب المتكلمون خاصة عن تأييدهم للتوصيات التي قرر المجلس بمقتضاها، في ضوء الطابع المتغير لعمليات حفظ السلام وللتراعات، أن يمنح عمليات حفظ السلام ولايات أكثر وضوحا وموثوقية وقابلية للتحقيق فضلا عن الموارد الملائمة للوفاء بتلك الولايات. ووجه المتكلمون الاهتمام أيضا، في جملة أمور، إلى ضرورة تحسين قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع، وضمان سلامة أفراد عمليات حفظ السلام والنهوض بتدريب قوات حفظ السلام. وأوصى عدد من أعضاء المجلس أيضا، تماشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الابراهيمي، باعتماد استراتيجيات أكثر فعالية لمنع نشوب التراعات، وأبرزوا أهمية التصدي للأسباب الجذرية للتراعات وإعداد استراتيجيات حفظ السلام بشكل أفضل.

وأشارت ممثلة الأرجنتين إلى أن عدم مشاركة الدول الأكثر قدرة في الموارد والوسائل، يمكن أن يحدث تأثيرا رادعا للبلدان الأخرى المساهمة بقوات، مما يجعل جميع المبادرات الموجهة للحصول على التزام أقوى من الدول الأكثر قدرة تجتذب البلدان ذات الموارد المتوسطة[١٠٧]. وبالمثل، لاحظ ممثل تونس أن توفير أعداد كافية من القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الدول التي تملك موارد وقدرات أكبر من غيرها[١٠٨].

ووجه ممثل بنغلاديش الاهتمام إلى خطورة مسألة الفجوة المتعلقة بالالتزام وأعرب عن تأييده لتوصيات الفريق

---

(١٠٣) أنشئ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بتقرير الابراهيمي (S/2000/809) في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عملا بقرار اتخذه المجلس بالاضطلاع باستعراض شامل للتوصيات الواردة في التقرير عن النهوض بدور الأمم المتحدة في عمليات السلام. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفصل الخامس، الجزء الأول، الفرع جيم، فيما يتعلق بالأفرقة العاملة غير الرسمية والمخصصة.

(١٠٤) S/2000/1084.

(١٠٥) S/2000/1081، ويشمل توصيات في مجالات تعزيز فعالية صكوك السلام والأمن الرئيسية؛ وإنشاء آليات جديدة لتحسين التكامل على نطاق المنظومة؛ وتحسين قدرات النشر السريع والفعال؛ وتأمين الأموال اللازمة لدعم المقر لعمليات حفظ السلام؛ وإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام؛ وتعزيز سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة؛ والنهوض بتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعارف.

(١٠٦) S/2000/1085.

(١٠٧) S/PV.4220، الصفحة ١٢.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

بترك قرارات المجلس على هيئة مشاريع إلى أن يتوافر التزام ثابت بتوفير القوات. كما أبدى تأييده لأن يعمل كل من الأعضاء الدائمين على توفير ما نسبته ٥ في المائة من القوات اللازمة لكل عملية من عمليات لحفظ السلام[١٠٩]. وردا على ذلك، رفض ممثل المملكة المحددة ما ينطوي عليه ذلك من أن جميع الأعضاء الدائمين لا يفون بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحفظ السلام، وأشار إلى بعض مساهمات بلده في عمليات حفظ السلام[١١٠].

وأبرز أعضاء المجلس بالإجماع أهمية النهوض بنظام المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والأمين العام والمجلس. وأكد ممثل بنغلاديش أن تلك المشاورات، بغض النظر عن أحكام النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ينبغي ألا تتخذ شكل الاجتماعات التقليدية للبلدان المساهمة بقوات ولا شكل اجتماعات خاصة في غرفة المجلس. بل ينبغي أن تتخذ شكلا يسمح بتبادل الآراء بحرية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وأن تشتمل على الإحاطات الإعلامية الموضوعية اللازمة[١١١].

وفي هذا السياق، أعرب عدة أعضاء عن تأييدهم طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تقدم إحاطات إعلامية منتظمة في الشؤون العسكرية[١١٢]. ورأى ممثل كندا أنه ينبغي أن يتلقى المجلس المشورة العسكرية، عندما ينظر في تشكيل قوة لحفظ سلام، من الأطراف ذات الصلة المباشرة بالبعد العسكري لأي بعثة لحفظ السلام[١١٣]. وأعرب ممثل بنغلاديش عن دعم وفده القوي للإحاطات الإعلامية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمانة[١١٤]. ودعت ممثلة جامايكا، وشاركها في ذلك ممثل مالي، إلى تعزيز المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية[١١٥].

ورغم ترحيب ممثل مالي بمبادرة زيادة تواتر نشر بعثات لتقصي الحقائق في مناطق التوتر كوسيلة لتفادي وقوع الأزمات، فإنه حذر من أن تدابير الوقاية من النزاعات ينبغي اتخاذها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[١١٦].

وفيما يتعلق بالحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، رحبت ممثلة جامايكا، مشيرة إلى أن المنظور الجنساني كان غائبا من تقرير الابراهيمي، بالإشارات إلى هذه المسألة التي وردت في تقرير الأمين العام[١١٧] عن التنفيذ وفي القرار[١١٨]. وأقر ممثل ناميبيا إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام إقرارا كاملا، وأعرب عن ارتياحه لإنشاء وحدة تعنى بالمسائل الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام[١١٩].

المقرر المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٠٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٨٨[١٢٠]، المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٨

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (جامايكا)؛ والصفحة ٨ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١١ (كندا)؛ والصفحة١٤ (المملكة المتحدة).

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٠ (مالي).

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١١٧) S/2000/1081.

(١١٨) S/PV.4220، الصفحة ٤.

(١١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١٢٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء السادس، الحالة ١٨،

شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام[١٢١] من ممثل أوكرانيا، يحيل بها ورقة عمل أعدها رئيس مجلس الأمن لتكون أساسا للمناقشة. وأشار الرئيس (أوكرانيا) في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن الجلسة تشكل متابعة للاجتماع رفيع المستوى الذي عقده المجلس في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن البند ذاته من جدول الأعمال، وذكر أن المناقشات ستركز على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوارد في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) وعلى استكشاف طرق أخرى لتعزيز دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين[١٢٢].

وفي تلك الجلسة، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية للمجلس، وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس[١٢٣]، وكذلك ممثلو الأرجنتين واستراليا وباكستان والبرازيل وبيرو وبيلاروس والجزائر والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي[١٢٤]) وكرواتيا وكندا ومصر وناميبيا واليابان.

وأشار الأمين العام إلى ما جاء في بيانه خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من أن المجلس يواجه أزمة مصداقية، وأعرب عن أمله في أن تقيّم هذه الجلسة ما إذا كان ذلك لا يزال صحيحا ومدى التقدم الذي أحرز في التغلب على تلك الأزمة. وشدد على أن تأثير قرارات المجلس يتوقف على الجهد الكبير الذي تبذله الدول الأعضاء والأمانة العامة، وذكر أن الحوار المستمر مع الدول الأعضاء ضروري لترجمة تطلعات كل قرار من القرارات إلى تغيير فعليّ على أرض الواقع. وفي معرض الإشارة إلى القرارين ١٣١٨ (٢٠٠٠) و ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وإدراكا من الأمين العام أن المجلس باتخاذ قرارات من هذا القبيل قد أخذ على عاتقه التزامات جديدة هامة، أعرب عن أمله في أن تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لترجمة الأحكام الهامة الواردة فيهما إلى أعمال[١٢٥].

وركز غالبية الأعضاء في بياناتهم على تنفيذ القرارين ١٣١٨ (٢٠٠٠) و ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وأكدوا مجددا ضرورة تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفعاليتها، مع إبرازهم أهمية التصدي للأسباب الجذرية للتراعات؛ وأعربوا عن ترحيبهم بإنشاء الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام[١٢٦]؛ وشددوا على أهمية النهوض بتعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن البلدان المساهمة بقوات.

وفيما يتعلق بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، أكد ممثل كندا أنه لتطوير علاقة في ثلاثة اتجاهات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ينبغي إيجاد آلية لتمكين المساهمين بقوات من المشاركة الكاملة في عملية

فيما يتعلق بالعلاقات مع لجنة الأركان العسكرية؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المتعلقة بالمادة ٤١ من الميثاق؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الخامس، الفرع واو، فيما يتعلق بالمناقشات المرتبطة بالمادتين ٤٦ و ٤٧؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الثامن، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المرتبطة بالمادة ٥٠؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، الفرع ألف، فيما يتعلق بالاعتبارات العامة لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

(١٢١) S/2001/185.

(١٢٢) S/PV.4288، الصفحة ٢.

(١٢٣) لم يدل ممثل أوكرانيا ببيان بصفته الوطنية.

(١٢٤) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(١٢٥) S/PV.4288، الصفحتان ٣-٤.

(١٢٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفصل الخامس، الجزء الأول، الفرع جيم، فيما يتعلق بالأفرقة العاملة غير الرسمية والمخصصة.

اتخاذ القرار الخاص بالعمليات التي يكلف بها المجلس[١٢٧]. وعلى غرار ذلك، طالب ممثل مصر بأن يتم تأسيس وتقنين أسلوب التشاور بين الدول المساهمة والمجلس في كافة مراحل صياغة الولايات الممنوحة لعمليات حفظ السلام، وفي كافة الخطوات التي يتخذها المجلس لتعديل أو مراجعة أو تمديد أو إنهاء هذه الولايات[١٢٨]. ولاحظ عدة ممثلين أنه بينما يولى المجلس مزيدا من الاهتمام في الأعوام الأخيرة للتراعات في أفريقيا، فإن مشاركته تأتي متأخرة أو تكون غير كافية[١٢٩]. واستنتج ممثل سنغافورة أن استجابات المجلس لحالات التراع ظلت مفتقرة إلى الاتساق[١٣٠]. وردا على ذلك، أوضح ممثل فرنسا أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تكلف جميع بعثاتها بنفس الأهداف، لأنه يتعين الحكم على كل عملية وفقا لما يمكنها أداؤه وما ينبغي أن تؤديه[١٣١]. واعترف ممثلا المملكة المتحدة والاتحاد الروسي بأن المجلس لا يمكنه أن يولي قدرا متساويا من الأولوية لجميع التراعات، وإنما يتعين عليه بدلا من ذلك أن يركز على الأزمات الأكثر قابلية للعلاج من غيرها[١٣٢]. ورأى ممثل النرويج أن سلطة المجلس تتوقف إلى حد بعيد على قدرته على إظهار أنه يعطي أولوية متساوية لصون السلام والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم[١٣٣].

وفيما يتعلق بمسألة بناء السلام، تكلم ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأكد أن من الضروري إعطاء الأمانة العامة قدرة على جمع المعلومات والتحليل تتيح لها فهم الأسباب العميقة والمباشرة للتراع[١٣٤]. وأبرز ممثل اليابان أهمية ضمان الانتقال السلس من تجنب نشوب التراعات إلى بناء السلام[١٣٥]. وأشار ممثل البرازيل إلى أن بناء السلام يخرج عن نطاق مسؤوليات المجلس وحده، وذكر أن بناء السلام يقتضي إرادة سياسية والتزاما قويين من جانب كل من البلد المتلقي والجهات المانحة وأن مشاركة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورية[١٣٦]. ومن هذا المنطلق، أكد عدد من المتكلمين بصفة عامة ضرورة التعاون بين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[١٣٧]. وأعرب ممثل موريشيوس عن اعتقاده أنه ينبغي إنشاء وحدة خاصة في الأمانة العامة لتيسير التنسيق بين مجلس الأمن ومختلف هيئات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء التراعات[١٣٨].

وفي الجلسة ٤٣٠٢، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، استأنف المجلس نظره في الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من ممثل أوكرانيا[١٣٩].

---

(١٢٧) S/PV.4288، الصفحة ٤.

(١٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الجزائر)؛ والصفحة ١٥ (مصر)؛ والصفحة ٢٣ (باكستان)؛ والصفحة ٢٧ (ناميبيا).

(١٣٠) S/PV.4288 (Resumption 1)، الصفحة ٤.

(١٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي).

(١٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٣٤) S/PV.4288، الصفحة ٨.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢.

(١٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (بيرو)؛ والصفحة ٣٠ (بيلاروس)؛ S/PV.4288 (Resumption 1)، الصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي).

(١٣٨) S/PV.4288 (Resumption 1)، الصفحة ٢٩.

(١٣٩) S/2001/185.

وأدلى الرئيس (أوكرانيا) ببيان باسم المجلس[١٤٠]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

لاحظ المجلس التقدم المحرز في ترجمة الالتزامات المعقودة أثناء اجتماع القمة إلى نتائج عملية وأعرب عن عزمه على تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية؛

وأكد المجلس على أهمية الإعلان المتعلق بكفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، بوصفه مساهمة في وضع استراتيجية محددة الأهداف وتصور مشترك لصون السلم والأمن الدوليين بمشاركة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشكل أعمق وأوسع في هذا الشأن؛

وأكد المجلس الحاجة إلى قيام تعاون وتفاعل أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة في التصدي لتحديات السلم والأمن بما في ذلك الأسباب الجذرية للتراعات، واعتزم مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف؛

وقرر المجلس إجراء استعراض إضافي آخر بمشاركة نشطة من الدول غير الأعضاء لتنفيذ الالتزامات المعقودة في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

(١٤٠) S/PRST/2001/10.